الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.68

الجمعية العامة

Distr.: Limited
30 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٥ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، دينيس زدروفو (بيلاروس)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.17

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي[(١)]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٢)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٣)] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٤)] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

011211 011211 11-61416 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٨] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩] والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١٠] وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، إضافة إلى قراريها ٦٤/٢٢٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٧٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١١] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١٢]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٣]،

وإذ تقر بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم،

---

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) انظر القرار ٦٠/١.

(٩) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(١٠) انظر القرار ٦٥/١.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١٣) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ ترحب بنتائج الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي عقدت في روما في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

وإذ تلاحظ العملية الجارية حاليا لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد، والعملية الجامعة التي يجري فيها وضع مبادئ توجيهية طوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، والتصدي لآثارها على الأمن الغذائي والتغذية على نحو شامل ومنسق في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله ارتفاع أسعار الغذاء وتقلبها المفرط من تحد خطير في سبيل مكافحة الفقر والجوع وفي وجه الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق هدف خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى الاتفاق على أن يواصل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والأجهزة المناسبة التابعة لها الاستعراض المنتظم لأثر نتائج جولة أوروغواي على أقل البلدان نموا وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، بغية التشجيع على اتخاذ تدابير إيجابية لتمكينها من تحقيق أهدافها الإنمائية، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مراكش الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[١٤]،

وإذ تشدد على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، بوسائل منها التعاون الدولي، بغية زيادة الإنتاج الزراعي للبلدان النامية، التي أصبحت أعداد كبيرة منها مستوردة صافية للأغذية،

وإذ ترحب بالمبادرات والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير إلى الالتزامات المقطوعة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الالتزامات المالية والمتعلقة بالسياسات المبينة في مبادرة أكيلا للأمن الغذائي،

---

(١٤) يمكن الاطلاع عليه من خلال هذا الرابط: www.wto.org/english/docs-e/legal-e/35-dag-e.htm.

وإذ تسلّم بأهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات والضوابط المماثلة التأثير المفروضة على جميع تدابير التصدير، وفقا للولاية المنبثقة عن برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية[١٥]،

وإذ تسلّم أيضا بأن للزراعة دورا أساسيا في تلبية احتياجات سكان العالم الآخذين في الازدياد وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهجي التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكلان بالتالي عنصرين أساسيين لتحقيق الأمن الغذائي المعزز بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ تسلّم كذلك بالدور الهام والإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، ولما لديها من معارف وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظهما واستخدامهما بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام هام منها في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك في تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسة العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ تسلّم بأن صغار المزارعين، ومن بينهم النساء والشعوب الأصلية، قد لا يملكون على قدم المساواة إمكانية الاستفادة من الأدوات والأسواق وحقوق حيازة الأراضي التي يحتاجون إليها للانتفاع بكامل طاقاتهم الإنتاجية،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على غذاء مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد الحاجة إلى السعي الجاد لاتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي، وهو اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع لدى أشد الفئات ضعفا، وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي،

---

(١٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وإذ تؤكد أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن الغذائي،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تسلّم بضرورة تعزيز التنسيق والإدارة على الصعيد الدولي في مجال الأمن الغذائي من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تحسين الإدارة في هذا المجال على الصعيد العالمي بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة،

وإذ تعرب عن القلق من أن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون الجوع قد وصل إلى بليون نسمة تقريبا وهي محنة لا يجوز قبولها تهدد حياة كثير من سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقمت مؤخرا بسبب عوامل منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من المجاعة والكارثة الإنسانية اللتين يواجههما ملايين الناس في منطقة القرن الأفريقي على نطاق يصعب تصوره،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية لارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها المفرط على الأمن الغذائي والتغذية، وخصوصا على الفقراء ومَن يعيشون ظروفا هشة، مما يقوض فرص النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية، بما في ذلك هدف تقليل نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٦]؛

٢ - **ترحب** بمذكرة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عن التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات اللجنة[١٧]، وتحث الدول الأعضاء وتشجع المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم هذا الإصلاح بشدة ومساندة أهداف اللجنة ومساعيها؛

---

(١٦) A/66/277.

(١٧) انظر A/66/76-E/2011/102.

٣ - **تكرر تأكيد** ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين سياسات الزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

٤ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر فيما يتعلق بالأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد ويمسك بزمام أمرها وتوجه في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، وتحث الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على إعطاء الأمن الغذائي أولوية عليا وأن تجسد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٥ - **تسلّم** بأن تحقيق الأمن الغذائي وإحراز نتائج أفضل في مجال التغذية مترابطان ترابطا وثيقا ويؤكدان الحاجة إلى بذل جهود خاصة للوفاء بالاحتياجات التغذوية للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن أولئك الذين يعيشون في ظروف هشة، وذلك من خلال البرامج الهادفة والفعالة؛

٦ - **تعيد تأكيد** أهمية اعتماد سياسات اقتصادية تطلعية تؤدي إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف وإلى تنمية مستدامة وتزيد فرص العمالة وتعزز التنمية الزراعية وتحد من الفقر؛

٧ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** إزاء أزمات الأغذية وآثارها السلبية على الصحة والتغذية، وخاصة في منطقة القرن الأفريقي وغيرها من المناطق الهشة، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة العاجلة إلى بذل جهود مشتركة على كل المستويات للتصدي لهذه الأزمات بصورة مترابطة وفعالة؛

٨ - **ترحب** بإعلان مؤتمر القمة المعني بأزمة القرن الأفريقي، الذي عقد في نيروبي، كينيا، في يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الذي شجع المزارعين والمستثمرين في الزراعة على توجيه مزيد من الموارد إلى الزراعة في الأراضي ذات الإمكانات الإنتاجية العالية والأراضي القاحلة وشبه القاحلة لتعزيز الأمن الغذائي؛ وأيد في هذا الصدد المبادرة المتعلقة بالأراضي الجافة التي أطلقتها ستة بلدان في منطقة القرن الأفريقي لتعزيز التنمية الريفية المتكاملة، فضلا عن المشاريع الإقليمية الهادفة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء هشاشة المناطق المعرضة للجفاف، مع التشديد بوجه خاص على الرعاة والرعاة الزراعيين، وإلى تعزيز الحد من أخطار الكوارث وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية والممارسات المستدامة لكسب الرزق؛

٩ - **ترحب أيضا**، في هذا السياق، بالنهج الريادي القوي الذي أظهرته البلدان الأفريقية باتخاذها مبادرات لمواجهة تحديات التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للمبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا، والذي يمكن أن يشكل إطارا يمكن من خلاله تنسيق الدعم المقدم للزراعة والأمن الغذائي، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج المضطلع بها في إطار المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا؛

١٠ - **تسلّم** بأن التخلف والتصحر وتدهور الأراضي، فضلا عن الظواهر المناخية البالغة الشدة، بين جملة عوامل أخرى، قد أسهمت في تقويض سبل معيشة الفقراء والسكان الذين يعيشون ظروفا هشة في منطقة القرن الأفريقي وغيره من المناطق الهشة، وتدعو إلى اتباع نهج متكامل على جميع المستويات يتخذ شكل إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل للتصدي لمسألتي الأمن الغذائي والتغذية؛

١١ - **تقرر** التشجيع على التوسع بصورة كبيرة في البحوث المتعلقة بالأغذية والزراعة، وفي تمويلها، بوسائل منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه، ودعم نظم البحث الوطنية، والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف والممارسات والبحوث في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتحسين إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى نتائج البحوث والتكنولوجيات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع المراعاة الواجبة لحفظ الموارد الجينية؛

١٢ - **تؤكد** الحاجة إلى التصدي للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، على جميع المستويات، والحاجة إلى إدارة المخاطر المرتبطة بالارتفاع والتقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية الزراعية وعواقبهما على الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛

١٣ - **تسلّم** بضرورة دعم إجراءات شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بما في ذلك اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولا سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وذلك لمسائل عدة منها التخفيف من آثار ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها المفرط على البلدان النامية؛ وبأن لمؤسسات الأمم المتحدة المعنية دورا هاما تقوم به في هذا الصدد؛

١٤ - **تؤكد** أهمية توافر معلومات صحيحة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة في التصدي للتقلب المفرط لأسعار الأغذية، وتحيط في هذا الصدد علما بنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتحث المنظمات المشاركة والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص والحكومات على ضمان تعميم منتجات إعلامية عالية الجودة عن أسواق الأغذية في الوقت المناسب؛

١٥ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين، والمزارعات، من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة بمزيد من التكافؤ مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

١٦ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق الأهلية والمحلية والإقليمية والدولية؛

١٧ - **تؤكد أيضا** ضرورة إزالة القيود المفروضة على تصدير الأغذية أو الضرائب الباهظة المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية، وعدم فرضها في المستقبل؛

١٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظمة التجارة العالمية أن تتخذ تدابير للنهوض بسياسات تجارية قادرة على تعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتحديد العقبات التي تواجهها التجارة ويقع ضررها الأكبر على فقراء العالم والإسهام في دعم المنتجين الصغار والمهمشين في البلدان النامية؛

١٩ - **تقر** بالضرورة الملحة لاختتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي وقت مبكر وتوصلها إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة ذات منحى إنمائي، بوصف ذلك أمرا أساسيا لتحسين الأمن الغذائي، وتعيد تأكيد التزامها بذلك؛

٢٠ - **تشجع** على بذل جهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين وقليلي الحيلة، مثل برامج العمل مقابل الغذاء والنقود، والتحويلات النقدية، والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج تغذية الأمهات والأطفال؛

٢١ - **تكرر التأكيد** على ضرورة أن تُدرج في سياق السياسات الإنمائية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة قواعد وأحكام منظمة التجارة العالمية، تدابير للوقاية والتخفيف لصالح الفقراء وصغار المزارعين، ولا سيما النساء في البلدان النامية، تكون ملائمة لظروفهم وسياقهم الوطني ومتناسبة مع قدراتهم، وخصوصا عندما يؤدي التقلب المفرط في أسعار الأغذية إلى اضطرابات في الأسواق وفي فرص الوصول إليها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة؛

٢٢ - **تدعم** المبادرات الملموسة الهادفة إلى تزويد من هم أشد عُرضة للتضرر بحماية أفضل من التقلب المفرط في الأسعار، عن طريق استراتيجيات وأدوات وآليات إدارة المخاطر، من قبيل استحداث البرنامج التجريبي الذي تقوده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوفير احتياطي غذائي إقليمي هادف مخصص للأغراض الإنسانية الطارئة، وفقا للمرفق ٢ لاتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

٢٣ - **تدرك** أهمية صغار المزارعين في البلدان النامية، بما في ذلك النساء والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، في ضمان الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر وحفظ النظم الإيكولوجية، وتقر بالحاجة إلى المساعدة في تنميتهم؛

٢٤ - **تلاحظ** التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب في هذا الصدد بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

٢٥ - **تؤكد** ضرورة دعم قدرات صغار المزارعين وقدرات المزارعات باعتبار ذلك استراتيجية لتعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي عن طريق إتاحة فرص الحصول على الأراضي والمياه وموارد التمويل والتكنولوجيا على قدم المساواة وفقا للتشريعات الوطنية، إضافة إلى تحسين مشاركة صغار المزارعين في الأسواق وسلاسل الأنشطة الزراعية المستدامة المولدة للقيمة وفرص استفادتهم منها؛

٢٦ - **تشدد** على ضرورة توفير استثمارات إضافية كبيرة وتحسين السياسات لدعم التنمية الزراعية المستدامة، ولا سيما النشاط الزراعي لصغار المزارعين تمكينا للعديد من أشد البلدان فقرا من تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع من الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٧ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي المستدام لتعزيز المتوافر من الأغذية وتحسين نوعيتها، وذلك بوسائل منها الاستثمار الطويل الأجل وإتاحة فرص متكافئة لصغار المزارعين، بما في ذلك النساء، للوصول إلى الأسواق والحصول على القروض والمدخلات الزراعية، وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنويع المحاصيل والتسويق وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية الكافية وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وكذلك الإدارة السليمة للمياه، بما في ذلك الري بطريقة تتسم بالكفاءة وتجميع المياه وخزنها، وإدارة المرافق ذات الصلة على الوجه المناسب، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية، وهي أمور لها أهمية حاسمة في التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الهدف المتعلق بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٨ - **تدرك** الحاجة العاجلة لاختتام المفاوضات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي ستشكل دعامة لاستثمار صغار المزارعين في الزراعة؛

٢٩ - **تسلّم** بأهمية الاستثمار الزراعي، بما فيه الاستثمار المباشر الأجنبي، عبر قنوات منها القطاع الخاص، في تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فضلا عن ضرورة تشجيع الاستثمار الدولي المسؤول في الزراعة، ولذلك تدعو جميع المستثمرين إلى اتباع ممارسات زراعية توافق التشريعات الوطنية، آخذين في اعتبارهم السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية وأهمية تحسين رفاه وسبل معيشة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء؛

٣٠ - **تؤيد** إجراء عملية تشاور شاملة لوضع - وتوسيع نطاق المسؤولية عن - مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية، وتسلّم بأن الخطوة الأولى لعملية التشاور هذه هي وضع إطار مرجعي يشمل تحديد نطاق هذه المبادئ والغرض منها المقصودين بها وهيكلها، فضلا عن شكل عملية التشاور، مع مراعاة الأطر القائمة من قبيل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي؛

٣١ - **تشجع** على بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية لتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، على زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

٣٢ - **تشدد** على ضرورة تحقيق الأمن الغذائي والتغذية عن طريق الزراعة المستدامة بأسلوب يلبي الاحتياجات المجتمعية المتعددة دون المساس بخيارات الأجيال المقبلة؛

٣٣ - **تشدد أيضا** على ضرورة مواصلة أخذ التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الحسبان باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة على النحو المحدد في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة)؛

٣٤ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها والحاجة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود المبذولة في سبيل التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل ضمان المتابعة المنسقة على الصعيد الميداني لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في سياق نظام المنسقين المقيمين، مع مراعاة المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية للأمم المتحدة؛

٣٦ - **تدعو** رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الإبلاغ، في سياق التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ إصلاح اللجنة وعن التقدم المحرز نحو تحقيق رؤيتها؛

٣٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي أبرزها هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩؛

٣٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي''، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.